عرض أطروحة الدكتوراه الموسومة

العولمة المالية وانعكاساتها في الاقتصادات العربية(*)

عرض: أ.د. جليل شيعان ضمد (**)

هذه الاطروحة للباحث يوسف علي عبد الاسدي والأستاذ وبأشراف /الأستاذ الدكتور أسعد جواد العطار والأستاذ المساعد الدكتور مصطفى مهدي حسين نوقشت مؤخراً في قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة وهي من الأطروحات المتميزة ونالت درجة الدكتوراه بتقدير امتياز.

يمكن القول بداية نحن أمام عمل متميز، بذلت فيه جهود كبيرة، ويدل على إلمام الباحث بأدواته الاقتصادية وقدرته الواضحة على الفهم والتحليل والاستنتاج، رغم إن طموحه الكبير في تناول كل جوانب الموضوع أفقده التركيز على قضايا الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص.

تنطلق مشكلة البحث من واقع التناقض ما بين الايجابيات المحتملة والسلبيات المتوقعة من العولمة المالية وأثارها على اقتصادات الدول النامية، وبالتالي تحاول الدراسة تشخيص هذه الايجابيات والسلبيات بهدف بلورة سياسات لتعظيم الأولى والحد من الثانية.

وعليه فالدراسة تهدف، كما يقرر الباحث، إلى ما يلي:-

1. التعريف بالعولمة المالية من حيث المفهوم والجذور التاريخية فضلاً عن الأسباب التي أدت إلى تطورها وتنامي نشاطاتها.

(*) أطروحة دكتوراه للباحث يوسف علي عبد الاسدي، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

(**) أستاذ الاقتصاد/ جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.

2. دراسة الآليات التي اعتمدتها الدول الرأسمالية والشركات المتعددة الجنسية والمصارف العالمية الكبرى في تحقيق هذه الظاهرة .
3. رصد حركة التدفقات المالية بأشكالها المتنوعة سواءً باتجاهاتها العالمية أو الإقليمية، فضلاً عن آثارها السلبية من خلال العلاقات المتبادلة ما بينها وبين الأزمات المالية .
4. دراسة الاقتصاد العربي وإمكانية الاستفادة من الايجابيات التي تحققها هذه الظاهرة والتقليل من المخاطر المحتملة لها.

ولغرض تحقيق الهدف أعلاه فقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول واثنا عشر مبحثاً كما يلي:-

خصص الفصل الأول لدراسة الإطار المفاهيمي للدراسة، الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية، أنصرف الأول لدراسة مفهوم العولمة بشكل عام بعد دراسة أهم التعاريف والأفكار التي تناولت الظاهرة، فيما تناول المبحث الثاني دراسة مفهوم العولمة المالية وأسباب تنامي ظهورها، وجاء المبحث الثالث لدراسة الأصول التاريخية للعولمة المالية.

وجاء الفصل الثاني لدراسة أهم الآليات التي ساهمت في تبلور وظهور العولمة المالية من خلال ثلاث مباحث، فكان الأول مخصصاً إلى دراسة الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر وأثارها في تنامي ظاهرة العولمة المالية، وفي المبحث الثاني تمت مناقشة اثر الشركات المتعددة الجنسية في ظهور وتطور العولمة المالية، أما المبحث الثالث فخصص لدراسة اثر المؤسسات والمنظمات الدولية من خلال سياساتها المشروطة في فتح ودمج أسواق الدول النامية أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

في حين يرصد الفصل الثالث الاتجاهات العالمية والاقليمية للعوامة المالية ،تناول المبحث الأول منه الاتجاهات العالمية والإقليمية للاستثمار الأجنبي المباشر، فيما رصد المبحث الثاني الاتجاهات العالمية والاقليمية للاستثمار الأجنبي غير المباشر، أما المبحث الثالث فقد خصص لدرسه العلاقة التبادلية مابين العولمة المالية والأزمات المالية الدولية.

وتناول الفصل الرابع انعكاسات العولمة على الاقتصادات العربية، وقسم إلى ثلاث مباحث رئيسية، خصص الأول لدراسة بنية الاقتصاد العربي من حيث دراسة هيكل الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات العربية والتجارة الخارجية والبنية المالية، وجاء المبحث الثاني لدراسة الأسواق المالية العربية، فيما تناول المبحث الثالث الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية .

هذا وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من الاستنتاجات والمقترحات التي من أهمها اعتماد سياسات الإصلاح الاقتصادي المناسبة للدول العربية وعدم اللجوء إلى النماذج الجاهزة التي تفرضها مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بما يتلائم والواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، مع التركيز على الاستثمارات البينية وإعادة تنظيم حركة رؤوس الأموال بما يحقق تنمية أقتصادات هذه الدول.